الأمم المتحدة

A/HRC/13/15/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
10 March 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل *

كوستاريكا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

ردود حكومة كوستاريكا على التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل

1- تم إدراج ما مجموعه 102 تعليق، أبداها أعضاء الوفود التي حضرت العرض الشفوي للتقرير المقدم من كوستاريكا إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في تقرير الفريق العامل باعتبارها توصيات. ويشير كثير من هذه التوصيات إلى الأوضاع التي تتصدى لها حكومة كوستاريكا على أساس منتظم. كما يكرر عدد من هذه التوصيات الفكرة نفسها، ويتمثل الغرض من هذا العدد، بوجه عام، في تشجيع حكومة كوستاريكا على أن تثابر على أداء المهمة التي تضطلع بها والمساعي التي تبذلها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وضمان احترامها.

2- وترحب كوستاريكا بتشجيع الدول الأعضاء لها على مواصلة تقدمها في مجال حقوق الإنسان وترغب في تأكيد إيمانها بفوائد آلية الاستعراض الدوري الشامل. ومع ذلك، فإن هذه الوسيلة ينبغي أن تتطور، من حيث تركيزها ووثاقة صلتها بالموضوع وأساسها، إلى أداة أهم لكل دولة قيد الاستعراض. وعلى هذا النحو فقط تحقق العملية، من خلال المشورة المقدمة من النظراء والاهتمام الجماهيري، تحسين الأداء فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

3- ولجعل العملية بناءة بدرجة أكبر، ترى كوستاريكا أنه ينبغي أن تمارس المجموعة الثلاثية في كل حالة، مستعينة بمشورة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الصلاحيات التي منحها إياها قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 الصادر في 18 حزيران/يونيه 2007 ونستبعد التوصيات التي جرى العمل بها فعلا، والتوصيات التي تشير إلى الأعمال اليومية للحكومة المعنية، والتوصيات التي تأخذ شكل إقرارات بأمور معينة. ولدى الهيئتان على السواء كل الوثائق التي تلزمهما، وفقا للقرار 1/5، كأساس للنظر في التقرير.

4- وينبغي التوليف بين الملاحظات المتبقية، التي ستكون توصيات بالمعنى الدقيق للكلمة، لضمان ظهورها مرة واحدة فقط في قائمة تجسد، حالما تقبلها الدولة، تحدياتها الفعلية في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون صياغة كل توصية واضحة بما فيه الكفاية للسماح للدولة وغيرها من الأطراف ذات المصلحة بوضع التوصيات موضع التنفيذ العملي.

5- وفي حالة كوستاريكا، فإن من بين ما يسمى بالتوصيات المقدمة في تقرير الفريق العامل، والبالغ عددها 102 توصية، ثلاث توصيات تم تنفيذها بالكامل فعلا ومبينة باعتبارها "تم تنفيذها" في الجدول الوارد في الوثيقة. وتتوافق 77 توصية أخرى مع قرارات وسياسات لحكومة كوستاريكا تم اعتمادها قبل وقت طويل من إجراء الاستعراض الدوري الشامل، ويجري تنفيذها بشكل تلقائي؛ وهذه التوصيات محددة في الجدول الوارد أدناه باعتبارها توصيات "يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل".

6- وأخيرا، فإن أربع توصيات، من بين التوصيات التي يمكن تعريفها على نحو دقيق بأنها توصيات، مبينة باعتبارها "معلقة"، حيث إن من غير الممكن اتخاذ موقف بشأن الموضوع في هذا الوقت، بالنظر إلى التغيير الوشيك للحكومة. وسيكون للسلطات الجديدة أن تبت في هذه المسائل. وثمة توصيتان أخريان لم يتم قبولهما و16 توصية جرى قبولها بشكل كلي أو جزئي.

7- وقبل تناول كل توصية من التوصيات البالغ عددها 102 توصية الواحدة تلو الأخرى، تود كوستاريكا أن تؤكد أملها في أن توفر نتيجة الاستعراض الدوري الشامل، في العمليات المستقبلية من هذا النوع، عرضا أكثر اتساقا لإسهامات الدول الأعضاء في العملية.

8- وتدرك كوستاريكا أنها ليست الدولة الوحيدة التي تواجه افتقارا واضحا إلى الاتساق في التوصيات المعروضة في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. والواقع أن بعض هذه الأفكار تمت مناقشتها فعلا في سياق المبادرات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان. وتؤيد كوستاريكا، على وجه الخصوص، البيانات التي أدلي بها في منتديات مختلفة بخصوص أهمية وضع صيغ أوضح كيما تكون التوصيات أكثر فائدة وأفضل جودة، وهو ما يتطلب من المجموعة الثلاثية والمفوضية تحسين أدائهما، وبصفة خاصة فيما يتعلق بضم التوصيات في مجموعات وفرزها. وتشجع كوستاريكا هذه العملية وتؤيدها.

9- وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تشير كوستاريكا إلى كل توصية من التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، على النحو التالي:

البلد مقدم التوصية ورقم التوصية	*موقف كوستاريكا بشأن التوصية، والتقدم والإجراء المتخذ، والتعليقات*
نطاق الالتزامات الدولية	
البرازيل (1)	تم تنفيذها.[1]
باراغواي (2)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[2]
الأرجنتين (2)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[3]
فرنسا (3)	معلقة. سيجري، في المستقبل القريب، بحث إمكانية انضمام كوستاريكا إلى هذا البيان المشترك.
بوركينا فاسو (4)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[4]
بيرو (5)	تم قبولها. وستقدم هذه التوصية إلى الجمعية التشريعية للنظر فيها.
البرتغال (6)	تم قبولها. وستقدم هذه التوصية إلى الجمعية التشريعية للنظر فيها.

البلد مقدم التوصية ورقم التوصية	موقف كوستاريكا بشأن التوصية، والتقدم والإجراء المتخذ، والتعليقات
باراغواي والمكسيك ومصر ونيكاراغوا وأوروغواي وأذربيجان والأرجنتين وإكوادور (الفقرة 92-1)	لم يتم قبولها. وذكرت كوستاريكا أنها لم تنظر بعد، ولا تعتزم أن تنظر في المستقبل القريب، في التصديق على هذا الصك، بالنظر إلى أن الصك لا يجسد سوى مصالح بلدان منشأ تدفقات المهاجرين الكبيرة ولا يجسد مصالح البلدان المستقبلة التي يجب عليها تلبية احتياجات المهاجرين. وعلى أي حال، فإن تشريعات كوستاريكا وفقهها القانوني ترسي المبادئ نفسها التي ترسيها الاتفاقية، والتي تضمن الحقوق الكاملة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
باراغواي (الفقرة 92-3)	تم قبولها. وسيجري إدراج النظر في هذا الصك واتخاذ ما يلزم بشأنه على جدول أعمال الحكومة الجديدة، التي ستتولى مهامها في عام 2010.
التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة	
النرويج (11)	تم تنفيذها.[5]
المساواة وعدم التمييز	
كندا (7)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. وقد تم القيام فعلا بقدر كبير من العمل في هذا المجال، ولكن هذه التوصية والتوصيات التالية مقبولة لأن كوستاريكا تعتزم مواصلة هذا العمل وزيادة تطويره.
شيلي (8)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
سلوفاكيا (12)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
الجزائر (13)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
النرويج (14)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
إسبانيا (15)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[6]
فرنسا (16)	معلقة.
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (17)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[7]
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (الفقرة 91-1)، كندا (الفقرة 91-3)	تم قبولها. وتقر كوستاريكا بأن اعتماد خطة وطنية لمكافحة العنصرية معلق.
المكسيك (الفقرة 91-2)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[8]

البلد مقدم التوصية ورقم التوصية	موقف كوستاريكا بشأن التوصية، والتقدم والإجراء المتخذ، والتعليقات
إسبانيا (الفقرة 91-4)	معلقة؛ جرى تنفيذها جزئيا.[9]
النمسا (الفقرة 91-5)	معلقة.
الولايات المتحدة الأمريكية (الفقرة 91-7)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
حقوق الطفل	
البرازيل (9)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[10]
الولايات المتحدة الأمريكية (10)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
الحق في الحياة و الحرية والأمن الشخصي	
كندا (18)	تم قبولها. وقد تم فعلا تنفيذ الجزء من التوصية المتعلق بالاحتجاز الإداري للأجانب.[11]
فرنسا (19)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[12]
الجمهورية التشيكية (20)	تم قبولها؛ وجرى تنفيذها فعلا.[13]
البرازيل (21)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر التعليقات السابقة على توصية فرنسا (19).
النمسا (الفقرة 91-6)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[14]
النرويج (25)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر التعليقات السابقة على توصيتي المكسيك (الفقرة 91-2) وإسبانيا (15).
ماليزيا (22)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[15]
سلوفاكيا (23)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[16]
الأردن (24)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
سلوفينيا (26)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
السويد (27)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
النمسا (28)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. وسيجري إبلاغ السلطة القضائية والمعهد الوطني للمرأة بالتوصية نظرا لأنها تتعلق بتوفير أماكن آمنة.
إيطاليا (29)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر التعليقات السابقة على توصية إسبانيا (15).

البلد مقدم التوصية ورقم التوصية	موقف كوستاريكا بشأن التوصية، والتقدم والإجراء المتخذ، والتعليقات
كولومبيا (30)	تم قبولها. وكوستاريكا مستعدة لتقاسم الممارسات الجديدة.
الكرسي الرسولي (31)	تم قبولها.
السويد (32)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
الأرجنتين (33)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر الفقرة 38 من التقرير الوطني.
السويد (34)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر الفقرة 38 من التقرير الوطني.
بلجيكا (37)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
الولايات المتحدة الأمريكية (35)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر الفقرة 38 من التقرير الوطني والمادة 172 من القانون الجنائي.[17]
إيطاليا (36)، مصر (41)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل؛ تم تنفيذها فعلا فيما يتعلق بالعقوبات.
بلجيكا (38)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. وستحال التوصية المتعلقة بإنشاء آليات لتعويض الضحايا إلى السلطات المختصة.
ألمانيا (40)	تم تنفيذها. انظر الفقرة 38 من التقرير الوطني والمادة 172 من القانون الجنائي.
بيلاروس (39)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
سلوفينيا (42)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[18]
بيلاروس (43)، شيلي (44)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
سلوفاكيا (45)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
ألمانيا (46)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
سويسرا (47)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر الفقرة 84 من التقرير الوطني.
هولندا (48)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
أذربيجان (49)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
إقامة العدل وسيادة القانون	
الكرسي الرسولي (50)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.

البلد مقدم التوصية ورقم التوصية	موقف كوستاريكا بشأن التوصية، والتقدم والإجراء المتخذ، والتعليقات
سلوفاكيا (51)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[19]
ماليزيا (52)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
الأردن (53)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[20]
سلوفاكيا (54)	تم قبولها. وستحال التوصية إلى السلطة القضائية.
البرازيل (55)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
سويسرا (الفقرة 91-8)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[21]
حرية التنقل	
نيكاراغوا (الفقرة 92-5)	لم يتم قبولها لأنها لا تنطبق. وترى كوستاريكا أن هذه التوصية غير ذات صلة بمجال حقوق الإنسان .
حرية الدين والمعتقد، والتعبير، وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وحق المشاركة في الحياة السياسية والعامة	
الجمهورية التشيكية (الفقرة 91-9)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[22]
الكونغو (الفقرة 91-10)	معلقة. التعددية الدينية موجودة في كوستاريكا، وتسعى الحكومة إلى ضمان معاملة جميع الأديان على قدم المساواة. غير أن القرار المتعلق بمنح مركز قانوني واحد لجميع أشكال الزواج الديني يندرج ضمن اختصاص الجمعية التشريعية.
بنما (الفقرة 91-11)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[23]
الحق في العمل وفي شروط عمل منصفة وعادلة	
نيكاراغوا (56)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[24]
بيلاروس (57)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[25]
مصر (58)	تم قبولها.
النرويج (59)	تم قبولها.
الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق	
الجزائر (60)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر الفصل الثالث، الفرع باء، "*الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*"، من التقرير الوطني (الفقرات 39-74). انظر أيضا الحاشيتين[26] و[27].
ماليزيا (61)	تم قبولها.
الكونغو (62)	تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. وكوستاريكا من بين البلدان المصنفة باعتبارها أفضل البلدان في أمريكا اللاتينية فيما

البلد مقدم التوصية ورقم التوصية	موقف كوستاريكا بشأن التوصية، والتقدم والإجراء المتخذ، والتعليقات
	يتعلق بالحصول على مياه الشرب.[28]
بلغاريا (63)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (64)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر التعليقات السابقة على توصيتي البرازيل (9) والولايات المتحدة الأمريكية (10). انظر أيضا الحاشية.[29]
أذربيجان (65)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[30]
كولومبيا (66)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
غانا (67)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
غانا (68)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[31]
ملديف (84)	تم قبولها.
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (الفقرة 91-12)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
الحق في التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع	
الجزائر (69)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر الرد على السؤال السابق الموجه من غانا (68).
النمسا (70)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[32]
تركيا (71)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[33]
البرتغال (72)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[34]
المغرب (73)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. وكوستاريكا جزء من المنتدى المعني بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وتتصدر جهودها الجهود الرامية إلى تعزيز وتنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.
الأقليات والشعوب الأصلية	
فرنسا (74)	تم قبولها.
بيرو (75)	تم قبولها.
المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء	
نيكاراغوا (76)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[35]
بوركينا فاسو (77)، هولندا (78)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.

البلد مقدم التوصية ورقم التوصية	موقف كوستاريكا بشأن التوصية، والتقدم والإجراء المتخذ، والتعليقات
	ويجري الآن وضع مشروع اللائحة المنظمة لتنفيذ قانون الهجرة والأجانب الجديد.
البرازيل (79)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل. انظر الردين على توصية الجمهورية التشيكية رقم 82 وتوصية الأردن رقم 83، الواردين أدناه.
هولندا (80)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[36]
المكسيك (81)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[37] وفيما يتعلق بالطابع الاستثنائي للتدبير، انظر الحاشية 11 في هذه الوثيقة.
الجمهورية التشيكية (82)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[38]
الأردن (83)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.[39]
تقاسم الممارسات	
المغرب (85)	يجري تنفيذ مضمونها منذ وقت سابق للاستعراض الدوري الشامل.
متابعة الاستعراض الدوري الشامل	
النرويج (86)	تم قبولها.

[1] La Convención sobre los Derechos de las Personas con Discapacidad (y su protocolo opcional) fue ratificada por la Asamblea Legislativa el 8 de agosto del 2008. Costa Rica depositó el instrumento de ratificación el 1º de octubre siguiente, de manera que para el país la Convención entró en vigor el 1º de noviembre de 2008, de conformidad con el artículo 45 de la misma.

[2] La Convención Internacional para la protección de todas las personas contra las desapariciones forzadas fue firmada por Costa Rica el 6 de febrero de 2007 y se encuentra en trámite de aprobación legislativa desde el 16 de setiembre de 2009 (expediente No. 17528).

[3] Costa Rica ha reiterado el compromiso de ratificar la Convención Internacional para la Protección de todas las Personas contra las Desapariciones Forzadas y aceptar la competencia del Comité que establece ese instrumento.

[4] El proyecto de ley "Aprobación de la Convención sobre la Protección y Promoción de la Diversidad de las Expresiones Culturales", expediente No. 16697, se encuentra en trámite en la Asamblea Legislativa.

[5] Los informes V y VI combinados quedaron presentados el 20 de enero de 2010.

[6] Desde la declaratoria de inconstitucionalidad de dos de los artículos de mayor uso de la Ley de Penalización de la Violencia contra las Mujeres que sancionan el maltrato físico y la violencia emocional, se elaboró un proyecto de ley para modificarlos. Éste ya fue aprobado por la Comisión de Asuntos de la Mujer de la Asamblea Legislativa y el trámite sigue en marcha para su próxima aprobación.

[7] El Ministerio de Educación Pública promueve la educación inclusiva por medio del Centro Nacional de Recursos para la Educación Inclusiva. Por su parte, el Fondo Nacional de Becas maneja un presupuesto para becas para niños y adolescentes con necesidades educativas especiales relacionadas con la discapacidad. También colabora en este campo la Dirección de Promoción y Protección de Derechos Estudiantiles del MEP, cuyo objetivo es el trabajo en derechos humanos y no discriminación.

Actualmente el Consejo de la Persona Joven del Ministerio de Cultura y Juventud desarrolla una campaña radial y televisiva que integra, entre otros, el Principio de No Discriminación y enfatiza que los derechos de las personas jóvenes están amparados en la igualdad y en la inclusión, sin importar sus características o particularidades.

En relación con la participación de las personas con discapacidad en las elecciones nacionales ya se ha tomado acción, en particular mediante el programa *Equiparación de Condiciones para el Ejercicio del Voto* del TSE.

[8] Desde el año 2006 funciona un Comité (interinstitucional e intersectorial) denominado *Agenda Legislativa de las Mujeres*, cuyo objetivo consiste en impulsar la promulgación de leyes que garanticen los derechos de las mujeres y su efectivo cumplimiento, así como promover cambios normativos y culturales a favor de la igualdad y la equidad entre mujeres y hombres. Tal revisión periódica también es una tarea del INAMU.

[9] Actualmente la cédula de identidad se expide con garantía de respeto a la identidad personal de la población transgénero. Adicionalmente, el TSE trabaja en un reglamento para el manejo de la toma de fotografía, aplicable también a las personas que desean ser identificadas con una imagen que no corresponde a la de su sexo registral.

[10] El compromiso del Estado costarricense con la promoción de los derechos de las personas menores de edad forma parte integral de la *Política Nacional para la Niñez y la Adolescencia 2009-2021*, aprobada en setiembre de 2009. Entre sus componentes se incluyen, entre otros, los siguientes: *Promoción y garantía de la participación de la niñez y la adolescencia como sujetos activos de derechos*; *promoción y fortalecimiento de las alternativas de cuidado para niños y niñas*; *promoción de la salud integral*; *promoción de la lactancia materna*; *promoción del juego, el deporte y la recreación*; *promoción de la inclusión social de la población penal juvenil* (capítulo V apartados 1.b, 2.f, 3.a y 3.i; 5.e; 6.g).

En cuanto a las directrices para el cuidado alternativo, la casi totalidad de ellas está incorporada – aunque de manera dispersa – en la legislación nacional sobre la materia y en la estructura organizativa inserta en el Sistema Nacional de Protección.

[11] En lo referente a la detención administrativa de personas extranjeras y el Principio de No Devolución, informa la Defensoría de los Habitantes, Mecanismo Nacional del Prevención de la Tortura, lo siguiente:

En relación con las observaciones efectuadas por el Comité contra la Tortura sobre la detención administrativa de personas extranjeras y el Principio de No Devolución, deben citarse las nuevas disposiciones contenidas en la nueva Ley General de Migración y Extranjería, Ley Nº 8764, publicada en el Diario Oficial La Gaceta Nº 170 del 1º de setiembre de 2009, que entrará en vigencia en marzo de 2010:

- Establecimiento de medidas cautelares diferentes a la detención, tales como: la presentación y firma periódica ante las autoridades competentes, la caución y el decomiso temporal de documentos y la detención domiciliaria. Definición de plazos máximos de detención administrativa, según etapa del procedimiento iniciado por parte de las autoridades migratorias. Se establece la obligatoriedad de que dichas autoridades emitan una resolución debidamente fundamentada para efectos de ampliación de los plazos establecidos.
- Referencia a que, en caso de detención administrativa, la persona extranjera tendrá derecho a permanecer durante el periodo de aprehensión en un lugar que cuente con las condiciones necesarias para garantizar un trato digno y respetuoso, considerando, asimismo, las especificidades de género, edad o discapacidad. Así como la referencia a los derechos derivados del principio de debido proceso, en los supuestos de detención.
- Eliminación de la franja de 50 kilómetros adyacentes a la frontera para efectos de rechazo administrativo. Asimismo, se incluye, como garantía procedimental para la ejecución de un rechazo administrativo, la obligación de que las autoridades encargadas de ejecutarlo, emitan un acta en la que se indiquen: motivos del rechazo; autoridad policial y/o migratoria que verificó los supuestos; posibilidad de impugnación en sede consular, sin que tal impugnación tenga efecto suspensivo.
- Creación de la Comisión de Visas y Refugio, que será la instancia encargada de la resolución de las solicitudes de refugio y de visas, tal y como su nombre lo indica. Creación del Tribunal Administrativo Migratorio como instancia encargada de conocer y resolver los recursos de apelación planteados contra las resoluciones finales dictadas por la Dirección General de Migración y Extranjería en materia migratoria, y contra las resoluciones finales dictadas por la Comisión de Visas Restringidas y Refugio en materia de refugio.

Además, debe mencionarse que el Mecanismo Nacional de Prevención de la Tortura efectúa regularmente visitas al Centro de Aprehensión para Extranjeros, con el fin de prevenir la comisión de actos de tortura y otros malos tratos y velar por las condiciones en las que se encuentran las personas detenidas.

[12] El Mecanismo Nacional de Prevención de la Tortura efectúa regularmente visitas a los centros de detención, para prevenir la comisión de actos de tortura y otros malos tratos. En tales visitas, el personal del Mecanismo entra en contacto con las personas privadas de libertad, para informarles sobre su mandato y sobre las posibilidades que tienen de denunciar actos de tal naturaleza (Oficio de la Defensora de los Habitantes de la República MNP-005-2010, de 5 de febrero de 2010).

[13] Una intensa labor de cabildeo con las autoridades del Ministerio de Hacienda permitió obtener, a partir de enero de 2009, los recursos humanos y materiales necesarios para que esta Unidad, adscrita al Despacho de la Defensoría d los Habitantes iniciara sus importantes labores *(ídem)*.

[14] Los objetivos en esta materia están contenidos en la estrategia del Sistema Nacional de Atención y Prevención de la Violencia contra las Mujeres y la Violencia Intrafamiliar (Plan nacional para la atención y la prevención de la violencia intrafamiliar - PLANOVI 2010-2015).

[15] Recientemente la normativa sobre la materia fue complementada mediante la puesta en práctica de un protocolo interinstitucional de acatamiento obligatorio; se creó una Comisión de Alto Nivel coordinada por el INAMU encargada de crear las condiciones para la vigencia de la Ley y se distribuyó un *Instructivo para la Usuaria y el Usuario en Violencia Doméstica.*

[16] Ofrecer un esquema de rehabilitación a las víctimas es uno de los objetivos específicos del PLANOVI 2010-2015 (Atención).

[17] ***Artículo 172. Delito de trata de personas***

Será sancionado con pena de prisión de seis a diez años, quien promueva, facilite o favorezca la entrada o salida del país, o el desplazamiento dentro del territorio nacional, de personas de cualquier sexo para realizar uno o varios actos de prostitución o someterlas a explotación, servidumbre sexual o laboral, esclavitud o prácticas análogas a la esclavitud, trabajos o servicios forzados, matrimonio servil, mendicidad, extracción ilícita de órganos o adopción irregular.

La pena de prisión será de ocho a dieciséis años, si media, además, alguna de las siguientes circunstancias:

a) La víctima sea menor de dieciocho años de edad o se encuentre en una situación de vulnerabilidad o discapacidad.

b) Engaño, violencia o cualquier medio de intimidación o coacción.

c) El autor sea cónyuge, conviviente o pariente de la víctima hasta tercer grado de consanguinidad o afinidad.

d) El autor se prevalezca de su relación de autoridad o confianza con la víctima o su familia, medie o no relación de parentesco.

e) El autor se aproveche del ejercicio de su profesión o de la función que desempeña.

f) La víctima sufra grave daño en su salud.

g) El hecho punible fuere cometido por un grupo delictivo integrado por dos o más miembros.

[18] Ésta y las siguientes recomendaciones referidas a la erradicación del trabajo infantil, forman parte de la "hoja de ruta para hacer de Costa Rica un país libre de trabajo infantil", que se derivó de los acuerdos de la XVI Reunión Regional Americana de la Organización Internacional del Trabajo (OIT).

Con financiamiento del BID, en el 2008 IPEC/OIT impulsó el proyecto "Fomento de una Cultura de Cumplimiento en Materia Laboral", del que forma parte la hoja de ruta mencionada, marco estratégico para la acción pública y privada dirigida al logro de las metas de la Agenda Hemisférica en punto a la prevención y erradicación del trabajo infantil y sus peores formas.

En Costa Rica el proceso es liderado por el Ministerio de Trabajo y Seguridad Social, mediante su Oficina de Atención y Erradicación del Trabajo Infantil y Protección de la Persona Adolescente Trabajadora (OATIA) de la Dirección Nacional de Seguridad Social, con el apoyo de IPEC/OIT. Además participan representantes de los sectores empresarial, sindical, gubernamental y no gubernamental.

[19] La administración de justicia costarricense ha promovido en la última década una profunda transformación en pro del mejoramiento del servicio. Algunas de las acciones más relevantes son:

a) Modernización de los Códigos Procesales en materia Penal y Contencioso Administrativo y se han impulsado leyes en materia de protección de víctimas, crimen organizado, modernización de los cobros judiciales, violencia doméstica que hoy son ley de la República. Asimismo se ha reformado la Ley Orgánica del Poder Judicial para modernizar su estructura interna. En la actualidad están pendientes de aprobación por el Poder Judicial el impulso a un Código Procesal General, como legislación procesal en materia de derecho al trabajo y derecho de familia.

b) Se ha aumentado la dotación de recursos presupuestarios de un 6% del Presupuesto Nacional a un 8.25%, siendo el país de América Latina que más recursos invierte en el sistema de justicia.

c) Adicionalmente a los recursos ordinarios, se han promovido dos empréstitos con el Banco Interamericano de Desarrollo, para reforzar las herramientas tecnológicas, fomentar políticas de género, reestructuración del Ministerio Público, Defensa Pública y Área Administrativa, así como mejoramiento del sistema de gestión.

d) Se han promovido políticas de rendición de cuentas y transparencia que le han valido al país en dos ocasiones el reconocimiento como uno de los poderes judiciales más transparentes de América Latina, así reconocido por el Centro de Estudios de Justicia para las Américas.

e) Se han impulsado políticas para mejorar el acceso a la justicia y la celeridad en los procesos. En el caso del acceso y atención en el servicio, se aplican las Reglas de Brasilia para las poblaciones vulnerables. En el caso de la celeridad de los procesos, además de lo mencionado en cuanto a la reforma procesal, se ha introducido la oralidad y la conciliación en todas las materias.

[20] La educación y capacitación en derechos humanos se lleva a cabo por medio de la Escuela Judicial, que es un centro de formación y capacitación en distintas áreas de la administración de justicia, siendo los derechos humanos una de ellas.

[21] La Corte Suprema de Justicia de Costa Rica remite el siguiente comentario a esta recomendación del Estado suizo:

a) El país cuenta con un Tribunal especializado en materia de derechos humanos, dentro del seno del Poder Judicial. Tiene todas las funciones de un Tribunal Constitucional. La ley que lo rige permite un acceso gratuito, directo y celero en materia de habeas corpus y amparo y funciona las 24 horas del día los 365 días del año. Sus fallos son vinculantes *erga omnes* por disposición legal. Fue creado en 1989 y a la fecha ha dictado más de 300 mil sentencias en protección de los grupos más vulnerables y de los derechos humanos en general. Recibe unos 18 mil casos al año y su promedio de resolución es expedito: en habeas corpus un promedio de 15 a 22 días y en amparo de 1 a 4 meses.

b) No existe a nivel Iberoamericano un sistema de justicia con mayor acceso y condiciones para proteger los derechos humanos de las personas que el sistema costarricense. Incluso tienen plena legitimación para defender sus derechos, los menores de edad y en materia de habeas corpus y amparo no se requiere representación legal ni formalidad alguna para ninguna persona.

c) Los instrumentos internacionales de derechos humanos tienen incluso rango superior a la Constitución Política (sentencia 2313-95), lo que hace que además de la celeridad del sistema, el derecho sustantivo sea uno de los más completos y amplios del sistema interamericano.

d) El sistema de protección de los derechos humanos de Costa Rica existe no solo a nivel interno sino internacional, pues además de poseer un Tribunal especializado de fácil acceso y resolución celera de los conflictos, Costa Rica es firmante de la Convención Americana sobre Derechos Humanos y reconoce la plena competencia de la Corte Interamericana en la materia, de modo que su sistema de protección a las libertades fundamentales de las personas se da en dos niveles (interno e internacional) que se complementan entre sí.

e) El nivel de cumplimiento de las sentencias de la Sala Constitucional es muy alto y además se pueden liquidar los daños y perjuicios causados y así declarados en materia de amparo y habeas corpus, cuando de autoridades públicas se trate, ante la jurisdicción contencioso administrativa por medio de un proceso especial de duración menor a 6 meses llamado de "ejecución de sentencias".

Sin embargo, el Poder Judicial seguirá haciendo esfuerzos para mejorar los tiempos de respuesta, especialmente en materia de derechos humanos. En la actualidad existe una propuesta de reforma legal en la jurisdicción constitucional que pretende mejorar el desempeño de la jurisdicción en general, especialmente en la ejecución de sentencias que pasarían a ser propias de la jurisdicción constitucional, lo cual ayudará a mejorar aún más los tiempos de respuesta.

[22] Como se consigna en el informe nacional (puntos 25 y 26) en la corriente legislativa avanza un proyecto de ley sobre la materia. Mientras tanto el punto ha sido desarrollado por la jurisprudencia de la Sala Constitucional y de la Sala Tercera de la CSJ. Recientemente esta última consideró tácitamente derogado –por el Código Penal de 1971- el artículo 7º de la Ley de Imprenta, que establecía prisión contra periodistas y dueños de medios de prensa, lo que ha sido considerado un beneficio para el libre ejercicio del periodismo (Periódico La Nación, jueves 11 de febrero de 2010, p. 11 A).

[23] Como Estado Parte del Convenio sobre los derechos de los pueblos indígenas y tribales (No. 169 de la OIT), Costa Rica consulta a los pueblos indígenas sobre las decisiones que los afectan.

[24] La Inspección Nacional del Ministerio de Trabajo mantiene una supervisión constante de las empresas con el fin de que respeten los derechos laborales de los trabajadores. En lo que respecta a los derechos de los trabajadores inmigrantes, la nueva Ley de Migración que entra en vigor a partir del 1° de marzo de 2010 garantiza una mayor supervisión de las empresas y empleadores para el efectivo respeto de sus derechos laborales.

[25] De conformidad con el Anuario Estadístico 2009 de la Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL), Costa Rica registra una de las tasas de desempleo más bajas de la región (7,6).

[26] *En el contexto latinoamericano, Costa Rica figura entre los países que mayor importancia fiscal y macroeconómica otorgan a la inversión social, lo cual se ha concretado en un conjunto de políticas sociales universales (educación, salud, seguridad social, saneamiento) y políticas selectivas de combate a la pobreza* (Estado de la Nación en Desarrollo Humano Sostenible 2008, p. 112).

[27] *… generalmente el país se ubica entre las mejores posiciones en acumulación de desarrollo humano en la región latinoamericana, con alta esperanza de vida y baja mortalidad infantil, entre los menores niveles de pobreza, desigualdad y mortalidad por homicidios, con buenos indicadores relativos en el mercado de trabajo y en niveles promedio en los indicadores de educación* (Estado de la Nación en Desarrollo Humano Sostenible 2008, p. 87).

[28] Entre el 2008 y el 2009 la cobertura de agua potable aumentó de 83,4% a 87,3% de la población total (Estado de la Nación en Desarrollo Humano Sostenible (2008), p. 214 e Informe del Laboratorio Nacional de Aguas del Instituto Costarricense de Acueductos y Alcantarillados, *Evolución de las Coberturas y Calidad del Agua para Consumo Humano y Disposición de Aguas Residuales Domésticas en Costa Rica al Año 2009* (2010), Cuadro No. 1).

[29] Los tipos penales relativos a la producción, reproducción y posesión de material pornográfico que involucra a personas menores de edad, fueron reformados mediante la Ley No. 8590, en el año 2007.

[30] La inversión pública real acumuló un crecimiento total de cerca del 22% entre el 2006 y el 2008 y de 16% en términos *per cápita*. La cobertura de los seguros de salud, por otra parte, es la más amplia de América Latina (88,8% de la población total) (Estado de la Nación en Desarrollo Humano Sostenible 2008, pp. 58 y 128).

[31] En Costa Rica se garantiza el acceso efectivo de todas las personas menores de edad a la educación y a la salud, independientemente de su origen nacional o racial, haciendo prevalecer su interés superior (Resoluciones de la Sala Constitucional de la Corte Suprema de Justicia Nos. 2003-13225, 9345-08 y 8561-09).

[32] En el país el sistema de educación pública primaria es gratuito para toda la población y además en lo que atañe a la educación secundaria se ha establecido un sistema efectivo de becas bajo el Programa “Avancemos” que ha resultado ser exitoso, especialmente considerando que ha coadyuvado a disminuir la deserción de estudiantes de bajo nivel económico. Asimismo, se impulsó una reforma radical en el ámbito de la evaluación enfrentando la repitencia innecesaria y la exclusión.

[33] xisten otras medidas como el impulso a la figura de los “liceos rurales” o préstamos, como el de “Equidad y Eficiencia Educativa” dirigido prioritariamente a poblaciones indígenas, afrocostarricenses y rurales dispersas.

[34] Se está procurando además un financiamiento adecuado y sostenible para la educación, lo cual redunda en mayores recursos para invertir en infraestructura.

[35] El 1° de marzo de 2010 entra en vigor la nueva Ley de Migración que contiene un enfoque de protección de los derechos humanos.

[36] El centro de detención para extranjeros en condición irregular que venía siendo mejorado y cuenta ya con un médico y un cocinero con formación en nutrición, lamentablemente fue presa de un incendio provocado por varios detenidos el 20 de enero de 2010, el cual destruyó más de la mitad del inmueble y causó pérdidas cuantiosas. Se trabaja en su reconstrucción al tiempo que se buscan nuevos albergues.

En el Manual de Centros de Detención se establecen regulaciones para evitar el hacinamiento y la sobrepoblación, a lo cual también contribuirá la aplicación de otras medidas cautelares diferentes a la detención (ver nota 11 anterior), conforme la nueva legislación sobre la materia. Medidas como presentarse a firmar cada 15 días ya han sido aplicadas a migrantes irregulares extra-continentales.

[37] La nueva Ley General de Migración y Extranjería establece que las personas migrantes no podrán ser detenidas por más de 24 horas, asumiéndose como una infracción administrativa la entrada irregular de personas en el país.

[38] La nueva Ley de Migración garantiza el recurso de apelación ante decisiones sobre casos de refugio adoptadas por la Comisión de Visas y Refugio.

Los reglamentos a la nueva ley incluirán las disposiciones para el respeto del principio de no-devolución, de conformidad con los compromisos internacionales asumidos por el Estado costarricense.

De igual forma, en apelaciones en materia de refugio, en la actualidad se busca en todo momento el respeto de dicho principio, por lo que se coordina con el ACNUR, OIM, otros organismos o gobiernos, el envío a un tercer país distinto al país de origen o del agente de persecución.

[39] El informe nacional da cuenta de numerosas acciones del Estado costarricense dirigidas a garantizar los derechos de la población extranjera (solicitantes de refugio, migrantes regulares e irregulares) que coinciden con las recomendaciones de los órganos de tratado y de los procedimientos especiales.